

في العمق

يساري مصري يطرح مبادرة للانتقال
من وضع السلطة القابضة إلى وضع النظام

عبدالحليم قنديل: الرفض الشعبي للإخوان لا يعني استقرار الأوضاع



ضرورة إطلاق اليد على الحريات

للحريات العامة، فلا يمكن أن تستمر البلاد مع استمرار العمل بقانون الطوارئ، كما أن الأوضاع التي آلت إليها الصحافة والإعلام سيئة للغاية. وطالب بضرورة إطلاق الحريات العامة، بدءاً من حرية الصحافة والراي والتعبير وحريات التنظيم والحركة، لافتاً إلى أنه جرى التساؤل من حين لآخر عن دور الأحزاب ولماذا توارى ولماذا لا تقوم بدورها، بينما في الإسلاس لا يسمح لها أن تعمل شيئاً على الإطلاق، فلا يوجد حزب إلا بوسعه عقد مؤتمر جماهيري، بينما يفترض لأن الأحزاب العمل مع البشر، فالحزب ليست وظيفته إطلاق البيانات، وشدد على أهمية تفكيك جملة القيود وتوسيع المجال العام حتى لو جرى ذلك بصورة متدرجة، وهو أمر تفرزه أصبحت ضعيفة.

وتحتمل قنديل من قبل عن "إخلاء سبيل مصر"، وطالب بوضع خط أحمر فاصل بين السياسة والإرهاب، واعتبر هذا الخط الفاصل هو الدليل لفتح المجال السياسي وتبويض السجناء، ومن صلاحيات الرئيس أن يصدر عفواً أو يعرضه على البرلمان على أن يقضي بإخلاء سبيل كل المتهمين والحكوميين في أي درجة من درجات التقاضي وإطلاق سراح الكل عدا المتهمين في قضايا عنف وإرهاب مباشر. وشدد على تفكيك الاحتقان على وجه عاجل عبر إصدار هذا القانون دون النظر للاتجاه السياسي، فضمن الحقوق البشرية والأدوية مقدم على اختلافات السياسة لكنه ليس مقدماً على اختلافات الإرهاب الذي يطيح بحق الحياة، والسياسة نفسها قال أكثر من مرة إن هناك مطالبات ونشأت لجنة لعفو الرئاسي، وتم إعداد قوائم تضم المئات، لكن هذا لا يكفي، لأنه يخرج المئات ويدخل غيرهم الآلاف.

وفي تقدير قنديل أن السلطة القائمة ليس أمامها وقت لشراء عمر أطول سوى الانفتاح، فلا حل سواها، لأن عناصر الاحتقان هي عوامل تفكيك وتفجير كامنة بأوسع الآلاف وربما ملايين المرات من الدعوات التافهة إلى "الهاشتاغات" القائمة، فتمت خطوة على أوضاع البلاد ونحن حيال مجتمع ساخط تحت حد النطق. وخلص إلى أن الإصلاح حاجة ضرورية للتحويل من وضع "السلطة القابضة" إلى وضع "النظام"، لأن هناك فرقاً بين ضمان الأمن وكونه مستتباً وبين الاستقرار الذي لا يخلقه إلا النظام، والاستقرار لا تزهه مظاهره فما المشكلة في إطلاق حرية التعبير مع دستور يؤكد أصلاً على حق الإضراب والتظاهر والاعتصام السلمي.

يستطيع أن يصنع حالة توازن داخلي قادرة على تصحيح ما تيسر من أخطاء، وهذا باتي عبر تطبيق الدستور، وعلى الرغم مما جرى من تعديلات تتعلق بمدة الرئاسة أو غيرها، إلا أن الدستور القائم ينطوي على جملة مكاسب كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، والتحول إلى نظام يقضي تطبيق الدستور كورقة وحيدة موجودة في المشهد السياسي ومنتسبة إلى ثورة يناير. وأشار إلى أن مصر تحتاج مبادرة وطنية جامعة لإجراء تصحيح الأوضاع في عناصر أساسية، أهمها استكمال الاستقلال الوطني للبلاد عبر عودة صناعة القرار الوطني في القاهرة الذي غاب منذ نحو أربعة عقود سابقة، والرئيس السيسي نفسه قال خلال لقاء مغلق مع عدد من المثقفين إن واشنطن كانت تملئ أومراها عبر الهاتف لتتفادها القاهرة في العهود السابقة.



عبدالحليم قنديل

أي دعوة لتحرك جماهيري في مصر تطلقها جماعة الإخوان المسلمين أو دوائر قريبة منها لن تلقى استجابة

يشهد الوضع الراهن وجود الجيش المصري في سيناء كلها بكامل هيئته بقواته الجوية والبرية وبقواعد فوق الأرض وتحتها، وهو ما لم يحدث منذ هزيمة يونيو 1967، وهذا من التحولات الإستراتيجية المهمة، لكن دعا قنديل إلى ضرورة وجود عدالة اجتماعية، فهناك تفاوت رهيب ومرعب في توزيع الثروة ينطوي على إمكانيات مرعبة لانفجارات مجتمعية قد تصعب معالجتها إلا بالانقلابات إليها بالتشريع. وكشف أنه نصح السيسي في بداية حكمه بالقيام بـ"مذبحة مماليك مثل التي قام بها محمد علي باشا للقضاء على إمبراطوريات الفساد وهي الحرب التي ستوفر موارد مالية ضخمة للدولة". وأكد أن ثمة ضرورة للإطلاق التدريجي

رغم فشل الاحتجاجات التي شهدتها مصر مطلع شهر أكتوبر في تحقيق أي اختراق يذكر أو إحداث تأثير سياسي مباشر، إلا أنها كشفت عن شخوص اضطر النظام لإفساح المجال لعدد من الوجوه المعارضة التي توارت عن الساحة الأعوام الماضية، بينها الصحافي والسياسي اليساري عبدالحليم قنديل، الذي تحدث في لقاء مع "العرب" حول تطورات الحراك السياسي في مصر في الفترة الراهنة.

هبة ياسين

البلاد التي تحولت إلى ما يشبه الحكم العائلي، ما أثار استغراب الشعب. وبلغ الفساد ذروته، ما أدى إلى شسط الثروة والسلطة، فضلاً عن تزوير الانتخابات بصفة منتظمة، وتجمدت الحياة السياسية (الشرعية)، فلم يجد الناس منفذاً إلا عبر حركة "كفاية" وأخواتها من الحركات المعارضة، وفي ظل هذه الأجواء وصل النظام الحاكم إلى حالة من الجمود عجز خلالها عن إجراء إصلاحات تجلب المزيد من الرضا، وهو ما كان حافزاً لاندلاع الثورة.

ولعبدالحليم قنديل مجموعة من الكتب، أهمها "الأيام الأخيرة" وصدر عام 2008 وتنبأ فيه بانتهاك حكم الرئيس مبارك، وتوقع أيضاً إزاحة الراس بينما سيطر النظام قائماً، وتطرق فيه لتشكيل حزب وطني اجتماعي ديمقراطي ينتمي إلى يسار الوسط الذي تنتظره مصر، إذا كانت تريد أن تتقدم بالثورة وإحداث تغيير سياسي واجتماعي واقتصادي، لكن الثورة لم تجد حزبا أو تحالفاً يشيهاها ينقلها من الميدان إلى البرلمان والحكم.

والمح إلى أن وصول الإخوان إلى الحكم كان أمراً موضوعياً لأن تضخم اليمين الديني وفي قلبه الإخوان يعبر عن غياب السياسة والبرامج القادرة على تصحيح الطريق، ففضخ اليمين الديني في سياق من انقراض الرئيس الراحل أنور السادات، وانتصار لهذا التيار التي تشكل النخاع العظمي للدولة، وانقلابه على اختيارات وسياسات سلفه جمال عبدالناصر، لتتحول مصر بعدها إلى ما يمكن وصفه بـ"رأسمالية المحاسب".

وأضاف أن المصريين خرجوا في ثورة 30 يونيو 2013 ضد حكم الإخوان المسلمين، لكن ظلت الثورة بلا حزب يشيهاها، وقادر على الانتقال بها من الميدان إلى البرلمان، فالتقت البلاد من حكم الإخوان إلى حكم جهاز الدولة.

وكان قنديل وصف السيسي بأنه "بوتين مصر"، أي حاكم من قلب النظام. وهو "ابن الدولة"، وابن القوات المسلحة التي تشكل النخاع العظمي للدولة المصرية، فهو رجل نظام، والجيش مؤسسة نظامية وليس حزبا ثوريا، وهذا ليس عيباً، وتلك هي طبيعة المرحلة التي نعيشها. وفي الوقت الراهن نتحدث عن نظام حكم قائم له طبيعة معينة، نتحدث عن نظامه، لكن فكرة خلعه ستحدث فراغاً يحتملته الغير، في ظل عدم وجود قوى لديها القدرة على ملء هذا الفراغ. وطرح قنديل رؤيته للخروج من الاستحباك الراهن والوضع المأزوم، قائلاً إنه يقف بجانب أي جهد جاد لبناء حزب أو تنظيم الثورة، ولا يتصور أحزاباً متشابهة في الرؤى والأفكار ونظماً منفصلة، بينما ما تتفق عليه أعلى مما تختلف عليه، ثمة حاجة ضرورية إلى تحالف وطني وإلى يسار المجتمع، ولا يمكن لهذا التحالف أن يقوم دون وجود فقري، وكي تتم هذه الفكرة لا بد من وجود حزب أكبر من الآخرين قادر على القيام بدور العمود الفقري، فالأحزاب الحالية متقاربة في قوتها لذلك لا يصمد تحالف بينها إلا في الملمات.

الخروج من الأزمة

تأتي هذه الإمكانيات، في نظر قنديل، من أزمة السلطة الداخلية، فما هو قائم هو "سلطة" ولا يسميها "نظام"، الذي يعني دستورا وقواعد تنظم عمل المعارضة وتحمي المؤسسات وتفصل السلطة التشريعية عن التنفيذية، لكن القائم حالياً هو سلطة قابضة، وتمسك بزمام الوضع، وهذه السلطة يمكن إقامتها لبعض الوقت، لكن لا يمكنها أن تضمن استقراراً مستمراً. وأوضح أن الاستقرار يتفادته الداخلية وتوزيع الأدوار وفصل السلطات

نحو انتخابات أخرى
سابقة لأوانهاعبدالحليم قنديل
كاتب وصحافي تونسي

التنافس والتناوب ما أدى بدوره إلى صعوبات جمّة عند تشكيل القوائم. تبين أن هذا النظام المعتمد هو نظام مكبل للحياة السياسية بل تحول إلى عامل تشبث بما لا يسمح بظهور كتل برلمانية كبيرة أو متوازنة.

عامل آخر يضاف إلى ما يمكن تلمسه من نتائج هذه الانتخابات هو ما يتصل بنسبة المشاركة. المفارقة أن نسبة المسلمين في قوائم الناخبين ازدادت عن انتخابات العام 2014، بما يناهز مليون ونصف مليون ناخب، لكن نسبة المشاركة تراجعت عن مثيلتها في الانتخابات التشريعية والرئاسية الماضية. ما يعني زيادة في عدد الناخبين مقابل تراجع في نسبة المشاركة، التي لم تتجاوز في هذا الاستحقاق الأخير نسبة 41 في المئة. العزوف عن التصويت وانخفاض نسبة المشاركة أتاحت للأحزاب التي تملك خزانا انتخابيا ثابتا المحافظة على كتلة برلمانية محترمة بصرف النظر عن أدائها السياسي السابق. حركة النهضة مثلاً التي تتفوق على خزان انتخابي صلب يصوت بشكل عقائدي منضبط، وقد ضمنت المرتبة الأولى لا فقط بفضل حجم قواعدها، بل أساسا بفضل ارتفاع نسبة المقاطعة والعزوف.

عاقب الناخب التونسي منظومة الحكم برمتها، وهذا القول قد يبدو غريباً مع تبوء النهضة المرتبة الأولى، لكن الغرابة تتبدد إذا لاحظنا أن الناخب استعاض عن منظومة الحكم بتيارات شعبية وهوية (قلب تونس أو أكتاف الكرامة)، لكن ضعف نسبة المشاركة قدر ما تضمن "عقوبة" واضحة، إلا أنها سمحت للخزان الانتخابي للنهضة مثلاً، على الرغم من تراجعها مقارنة بالمحطات الانتخابية السابقة، أن يتيح لها الحصول على ما يناهز 40 مقعداً.

تضاف إلى هذا العزوف مسألة أخرى تتمثل في أن أغلب الأحزاب والتيارات السياسية التونسية استنزفت قواها في المعركة الرئاسية، ولم تركز جيداً على المعركة التشريعية وهي المؤدية إلى مركز السلطة (البرلمان). ولذلك وصلت مرهقة إلى هذا الفصل الانتخابي الأهم، فضلاً عن كون النتائج الرئاسية مثلت نتائجاً مضللة سمحت للبعض من الملاحظين بالتسرع في اعتبار أن تلك النتائج تمثل نهاية تيارات وصعود أخرى.

إن جمع هذه الخيوط المتفرقة المستخلصة من الانتخابات التشريعية المؤدية إلى مركز السلطة في تونس، يسمح باستخلاص نتائج سريعة تتمثل أولاً في أن البلاد مقدمة على وضع سياسي عليل، لا توازن فيه ولا كتل سياسية يمكن أن تضمن حداً أدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي أو الأمني. ولا شك أن هذا المشهد السياسي الذي سيكتمل مع اماطة اللثام عن نتائج الانتخابات الرئاسية ومع تبين التحالفات الممكنة تحت قبة البرلمان، ستفرز مشهداً معتلاً بانقطاع التيار بين السلطات التشريعية والتنفيذية.

قد يبدو تصويت الناخب التونسي اليوم، نابعا من عقلية سياسية تشبه "ليس حيا في علي وإنما نكاية في معاوية"، لكن في عمق المشهد السياسي طيلة السنوات الماضية يتبين أن الأحزاب السياسية لم تقدم أداءً ينجح غير هذا الموقف الشعبي. لقد وفرت الأحزاب السياسية كل مبررات الهمد أمام الناخب، لكنها لم تنجح له فرص البناء والتأسيس، فكان هذا المشهد المائل اليوم.

انتهت تونس من انتخاباتها لتؤسس مشهداً يهين فقط لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها، ما يوحي بسنوات عجاج قادمة.

قدمت النتائج الأولية للانتخابات التشريعية في تونس، التي صدرت ليل الأحد، مؤشرات كثيرة تتفق على المآلات الصعبة التي تنتظر البلاد، بعد تقدم حركة النهضة وحزب قلب تونس يليهما ائتلاف الكرامة. نتائج أولية تشير، متضاربة، إلى عقبات كاداء تنتظر الحالة السياسية التونسية، كما تواجه الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. نتائج انتخابات جديدة توشي بإمكانية واردة لانتخابات مبكرة. وفق النتائج التقديرية تصدرت حركة النهضة نتائج الانتخابات التشريعية بحصولها على ما يناهز 40 مقعداً من مجموع 217 مقعداً، (هامش الخطأ في هذه الاستطلاعات التي تجري إثر الخروج من مراكز الاقتراع لا يتجاوز 2 بالمائة)، يليها حزب قلب تونس بـ33 مقعداً، وحزب ائتلاف الكرامة ثالثاً بـ18 مقعداً، وحركة تحيا تونس (بزعامه رئيس الحكومة المنتهية ولايته يوسف الشاهد) بـ16 مقعداً، فحركة الشعب بـ15 مقعداً، ثم الحزب الدستوري الحر 14 مقعداً والتيار الديمقراطي 14 مقعداً أيضاً.

انتهت تونس من انتخاباتها
لتؤسس مشهداً يهين فقط
لانتخابات تشريعية سابقة
لأوانها، ما يوحي بسنوات عجاج
قادمة

واضح من خلال هذه الأرقام الأولية تقدم أحزاب وتيارات لا يمكن أن تلتقي على الحد الأدنى السياسي، بل إن الكثير منها تبادل إطلاق النار قبل الاستحقاق الانتخابي الرئاسي أو التشريعي، وهذا ما يعني عملياً صعوبة الاتفاق على تشكيل الحكومة، إن استحضرتنا خاصة عبر الائتلاف بين حركة النهضة وحزب قلب تونس في المدى القصير على الأقل.

ولن يكفي حركة النهضة مثلاً أن تلتقي مع ائتلاف الكرامة لكي تحصل على الأغلبية اللازمة لتشكيل حكومة. وضع سياسي سيضطر النهضة، كما قلب تونس، إلى البحث عن تحالفات كثيرة مع أحزاب صغيرة أو قائمات مستقلة، ما سيعني ضرورة تقديم تنازلات كثيرة ومتنوعة. ولا شك أن العجز عن تشكيل الحكومة أو التأخر في الاتفاق على مكوناتها سبغضي إلى أزمة سياسية لا يستبعد أن يصل مداها إلى الدعوة إلى انتخابات سابقة لأوانها.

في الجانب السياسي للنتائج يمكن تبين هيمنة الأحزاب اليمينية، بنسبة عاشرها، على المراتب الأولى. النهضة وائتلاف الكرامة ينهلان من نفس المعين الإسلامي الهوي، أما حزب قلب تونس فإنه لم يقدم خطاباً اقتصادياً مختلفاً عن الطرح اليميني النهوي أو سواه، كما لم يحسم بوضوح موقفه من قضايا الحريات الفردية والمساواة. وعليه فإن الكتل السياسية الأربع الأولى لا تختلف كثيراً في رؤيتها الأيديولوجية رغم خصوصياتها السياسية الواضحة. هذه الهيمنة تعني أيضاً تراجع اليسار وضور محصول العائلة الوسطية، مقابل هيمنة اليمين في معناه العام، يوحيان بما ينتظر البلاد على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وعند مناقشة الجيزانية وقوانين المالية ومسائل التداين الخارجي وغيرها من القضايا ذات الصلة بالهجوم الاقتصادي.

في الجانب القانوني الإجمالي المشتق من الانتخابات تأكد مرة أخرى قصور نظام التمثيل النسبي الذي لا ينتج سوى مجالس برلمانية مشتتة وغير متوازنة طالما أن التصويت يتم على القوائم لا على الأسماء، فضلاً عن كون "التعسف" في اعتماد المناصفة، فرض على الناشطين السياسيين ضرورة مراعاة

